المواطنة في ظل التحولات الإعلامية الراهنة

د. وليدة حدادي

أستاذة محاضرة قسم "أ"،قسم علوم الإعلام والاتصال جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2

مقدمة:

تعتبر عملية تكوين قيمة المواطنة من أهم العمليات في إعداد الناشئة سياسيا واجتماعيا وتعميق الشعور لديها بالهوية والانتماء والولاء الوجداني والفكري والسياسي للمجتمع والدولة، من أجل إشراكها في ديناميات التغيير والتنمية الشاملة، وتحقيق تكامل هذه الوظائف في جميع مراحل حياة الفرد يعتمد على مجموعة من الأدوات والمؤسسات كالأسرة والمدرسة وجماعات الرفاق والأحزاب السياسية والمؤسسات الدينية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها. إلا أن وسائل الإعلام في العصر الحالي تتصدر هذه الأدوات من حيث الأهمية، في تشكيل سمات المواطنة الصالحة، التي تقوم على الكفاءة الاجتماعية والسياسية للأفراد، وقدرتهم على المشاركة في وضع القوانين واتخاذ القرارات واحترامها من جهة، وقدرتهم على القيام بواجباتهم والتزاماتهم وممارسة حقوقهم الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية بكل ديمقراطية من جهة أخرى.

وحتى تكون المواطنة فعالة فإنه من الضروري أن يتوفر للأفراد قدر من الوعي المستند إلى إمكانية الحصول على المعلومات من مصادرها المختلفة، وبحيث تصبح هذه المعرفة أو المعلومات أساس القدرة على المشاركة والمساءلة وتحمل المسؤولية.

وذلك من خلال تساند وظيفي بين مختلف المؤسسات التربوية والاجتماعية من أجل المحافظة على الهوية الوطنية وانتماءات المواطن الدينية والوطنية وحماية خصوصيته الثقافية من الأفكار الهدامة، التي أصبحت في ظل انتشار قيم العولمة تشكل خطرا كبيرا على أمن الأفراد والمجتمعات واستقرارها، وتحرض على عدم المشاركة في الأنشطة والفعاليات التي تخدم المصلحة العامة للمجتمع، باستغلال عوامل طائفية أو عنصرية أو غيرها في إثارة عقول وعواطف الأفراد.

فمع ظهور الانترنت خاصة كأهم وسائل الإعلام الحديثة التي يمكن استغلالها في ظل ما يعرف بالمجتمع الإلكتروني، من خلال ما تملكه من أدوات التعبير عن الآراء ومشاركة الآخرين فيما يقع من أحداث، ظهرت مخاطر متعددة على مقومات المواطنة الصالحة، خاصة مع ظهور تقنيات الجيل الثاني من الانترنت "web.2"، التي فتحت فرصا جديدة إلى حد كبير أمام الأفراد للتفاعل وتبادل الآراء ومناقشة مختلف المواضيع الاجتماعية والسياسية والثقافية بكل حرية، من خلال بناء علاقات اجتماعية افتراضية مع مستخدمين آخرين

من مختلف ثقافات العالم ومناطقه، وهذا ما يتيح الفرصة لبعض الأطراف التي تسعى لتحقيق مكاسب ومصالح خاصة بها لتسخيرها من أجل تهديد الاستقرار والتماسك الاجتماعي وزعزعة الأمن المجتمعي.

وبناء عليه يسعى هذا البحث لتسليط الضوء على تأثيرات تقنيات الجيل الثاني من الانترنت "web.2" على قيم المواطنة، من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

- ما مفهوم المواطنة؟
- وما هي جذوره التاريخية ومقوماته؟
- وما هي الفرص التي أتاحتها تقنيات الجيل الثاني من الانترنت "web.2" لتعزيز قيم المواطنة؟ وكيف يمكن لها من جانب آخر أن تشكل تهديدا لها؟
- وما هي المقترحات والتوصيات لتكوين وإعداد المواطنة الصالحة في ظل التحولات الإعلامية الراهنة؟

أولا– تحديد المفاهيم الأساسية:

1– مفهوم الانترنت:

الانترنت مصطلح يستخدم لوصف الترابط بين عدة حواسيب بطريقة تتيح لهم التواصل مع بعضهم البعض وبواسطتها كذلك يمكن لأي شخص أن يرسل ما يشاء من معلومات وأن يستقبل ما يريد[1].

كما تعرف بأنها" شبكة اتصالات عالمية تربط الآلاف من شبكات الكومبيوتر بعضها ببعض ويستخدمها الملايين على مدار أربع وعشرين ساعة في معظم أنحاء العالم خاصة في الجامعات ومراكز البحث العلمي والشركات و البنوك و المؤسسات" [2].

2- مفهوم الإعلام الجديد:

هو كل أنواع الإعلام الرقمي الذي يقدم في شكل رقمي وتفاعلي، وهناك حالتان تميزان الجديد من القديم حول الكيفية التي يتم بها بث مادة الإعلام الجديد والكيفية التي يتم من خلالها الوصول إلى خدماته، فهو يعتمد على اندماج النص والصورة والفيديو والصوت، فضلا عن استخدام الكمبيوتر كآلية رئيسية له في عملية الإنتاج والعرض، أما التفاعلية فهي تمثل الفارق الرئيسي الذي يميزه وهي أهم سماته[3].

3- مفهوم الإعلام الاجتماعي:

يشير مفهوم الإعلام الاجتماعي إلى "الطرق الجديدة في الاتصال في البيئة الرقمية بما يسمح للمجموعات الأصغر من الناس بإمكانية الالتقاء والتجمع على الانترنت وتبادل المنافع والمعلومات، وهي بيئة تسمح للأفراد والمجموعات بإسماع صوتهم وأصوات مجتمعاتهم إلى العالم أجمع"[4].

4- مفهوم المواطنة:

المواطنة كلمة مأخوذة في اللغة العربية من وطن يطن وطنا، والوطن هو المنزل الذي تقيم به، وهو موطن الإنسان ومحله. ووطن بالمكان وأوطن أقام، وأوطنه اتخذه وطنا[5]. والمواطنة مصطلح تقابله في اللغة الفرنسية "Citoyennete"، وفي اللغة الإنجليزية "Citzenchip".

تعتبر المواطنة أساس تطور الأنظمة الديمقراطية، التي عملت بدورها على زيادة تفعيل عملية المؤسسة المجتمعية، وتكريس المواطنة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحيث أصبح للفرد حق المشاركة السياسية، الذي يضمن له ممارسة كل حقوقه الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية على قدم المساواة.

وحتى تكون المواطنة فعالة فانه من الضروري أن يتوفر للأفراد قدر من الوعي المستند إلى إمكانية الحصول على المعلومات من مصادرها المختلفة، وبحيث تصبح هذه المعرفة أو المعلومات أساس القدرة على المشاركة والمساءلة وتحمل المسؤولية[6].

تعرف موسوعة الكتاب الدولي المواطنة بأنها: "عضوية كاملة في دولة أو بعض وحدات الحكم، وتؤكد أن للمواطنين بعض الحقوق مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة، وعليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم"[7].

ويعرف "أحمد زكي بدوي" المواطنة بأنها: "الصفة التي تحدد حقوق المواطن وواجباته تجاه وطنه وفقا لميزان العدالة الاجتماعية والمساواة أمام القانون، كما تقوم على قاعدة الولاء والانتماء للوطن، والعمل على خدمته في أوقات السلم والحرب، والتعاون مع المواطنين الآخرين عن طريق العمل المؤسساتي والفردي الرسمي والتطوعي في تحقيق الأهداف التي يصبو لها الجميع، وتوحد من اجلها الجهود، وترسم الخطط وتوضع الموازنات. كما عرفت دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها: "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة، والمواطنة تدل ضمنا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات، وهي على وجه العموم تسبغ على المواطنة حقوقا سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة"[8].

وتعرف أيضا بأنها انتماء إلى تراب تحدده حدود جغرافية، وكل من ينتمون إلى ذلك التراب مواطنون يستحقون ما يترتب على هذه المواطنة من الحقوق والواجبات التي تنظم بينهم سائر العلاقات، كما تنظم العلاقة بينهم وبين نظامهم السياسي والاجتماعي[9].

وهي الإطار الجامع لتفاعل المواطن مع وطنه، ولعلاقة المواطنين فيما بينهم ضمن الدائرة الوطنية للدولة التي صارت محددة في جغرافيتها السياسية، ومركزها القانوني، وطبيعتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث لم تعد المواطنة مجرد ولاء عاطفي وانتماء للوطن وحسب، بل صارت كذلك انتظاما عاما له محدداته وأبعاده على مختلف الأصعدة الإنسانية[10].

ويعرفها سالم علي القحطاني: "يتلخص مفهوم المواطنة في كونها نظاما متكاملا مبنيا على حقوق الفرد وواجباته التي تقوم عليها العلاقة بين هذا الفرد ومجتمعه الذي يعيش فيه". ويعرفها "عمر الشيخ" و"جهاد الخطيب" بأنها موقف الفرد من حقوق الآخرين التي يمنحها القانون لهم والواجبات التي يحددها لهم، كما يشير إلى موقف الفرد أيضا من السلطة الحكومية من حيث طاعتها والأخذ بتوجيهاتها". وقد تتمثل في سلوكيات منها المحافظة على الممتلكات العامة والمشاركة السياسية في الجمعيات الخيرية والالتزام بالعمل وتأدية الواجبات[11].

ومنه فالمواطنة تساعد الفرد على تعليم حقوقه وواجباته من خلال تفاعله مع المجتمع وتتم هذه العملية من خلال الشعور بالانتماء نحو المجتمع والوطن.

ويعني مفهوم المواطنة بشكل عام "الإطار القانوني الذي يحدد حقوق وواجبات العضوية الاجتماعية للأفراد في مجتمع ما"[12].

والمواطنة بمفهومها الواسع يأخذ جانب معرفي وجانب وجداني، ولا يمكن حصره فقط بمفاهيم الحقوق والواجبات، ولكن لابد وان يكون هناك تأكيد على مشاعر الانتماء والولاء للوطن، يقول قيس النوري: "لعل أهم ما يذكر في سبيل التعريف بالمواطنة أنها تعني الانتماء إلى مجتمع الدولة والاندماج في كل شرائحه ومؤسساته من خلال الأعمال والتوجهات الفكرية والعاطفية، فهي ليست مجرد اكتساب جنسية ذلك المجتمع وما تمنحه من حقوق وإنما هي الالتزام العفوي بما يترتب على ذلك من مسؤوليات تجاه المجتمع أيضا"[13].

ومنه فالمواطنة كعلاقة اجتماعية تقوم بين الأفراد والمجتمع السياسي، تتحدد بالدستور وما جاء فيه من حقوق وواجبات وما ينبثق عنه من أنظمة وتعليمات، حيث تقدم الدولة الحماية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للأفراد عن طريق القانون والدستور الذي يساوي بين الأفراد، ويقدم الأفراد الولاء للدولة، الذي ينعكس في مشاركة عملية من اجل الصالح العام، من أهم مؤشراتها احترام القانون والنظام العام، وضمان الحريات الفردية واحترام حقوق الإنسان، والتسامح وقبول الآخر وحرية التعبير وغيرها من المؤشرات التي تمثل القيم الأساسية للمواطنة، مهما اختلفت المنطلقات الفكرية. ويرتبط كل ذلك لدى الأفراد بعمق انتمائهم للوطن الذي يعيشون فيه، واستعدادهم للعمل على رقيه وتقدمه. فلا يمكن أن تتحقق مواطنة فاعلة قائمة على المشاركة وتحمل المسؤولية في الشؤون العامة، إلا إذا شعر المواطن بحقوقه وواجباته في إطار العدالة الاجتماعية والمساواة.

ثانيا– الجذور التاريخية للمواطنة:

يرجع مفهوم المواطنة من الناحية التاريخية إلى الحضارتين اليونانية والروحانية، وقد استعملت اللفظتان "مواطن" "Civis" و"مواطنة" "Civitas" للدلالة على وضعية قانونية للفرد في أثينا وفي روما أيام الإمبراطورية الرومانية، وكان المواطنون في أثينا هم الذكور الأحرار مالكي الأراضي وأبناء الطبقات العليا، بينما جرى استثناء النساء والأطفال والأجانب والعبيد من حقوق المواطنة[14].

وهو ما يدل على أن مفهوم "المواطنة" في تلك الفترة اقتصر على الطبقية في التحديد، والتراتبية في التخصيص. وقد تمتع المواطنون في تلك الفترة بعدة حقوق، كالحق في تولي الوظائف العامة، مثل الوظائف في مجالات القضاء والتعليم، وحق العضوية في الجمعيات والتنظيمات العامة، وحق الانتخاب للمؤسسات الرسمية، والإسهام في المجتمع عن طريق الخدمة العسكرية وغير ذلك. وقد منح لقب المواطن على أساس شخصي، أي بموجب الأصل، لا الانتماء الجغرافي، وذلك حتى سنة212 ميلادية، حيث وسع حقوق المواطنة كي يشمل جميع أقاليم الإمبراطورية الرومانية، وذلك بعد صدور مرسوم إمبراطوري دعي باسم "Constutio antoniniana". وهكذا حصل سكان جميع أقطار الإمبراطورية الرومانية من الذكور فقط (ماعدا العبيد) على حق المواطنة الرومانية[15].

وأدى سقوط الإمبراطورية الرومانية إلى تراجع مفهوم "المواطنة"، ففي العصور الوسطى أصبحت مواطنة الفرد تتحدد بحسب وضعه الاجتماعي–السياسي في نظام الطبقات الإقطاعي السائد، وبقي ذلك مسيطرا حتى نهاية العصور الوسطى، حيث ساد في أوربا بناء اجتماعي هرمي، كانت المواطنة فيه حقا لمالكي الأراضي، مع ظهور فكرة الأمة ذات السيادة، وفكرة وجود حقوق أساسية للفرد العضو في هذه الأمة، كانسان ومواطن، ينالها مقابل الواجبات التي تقع على عاتقه[16].

أما المواطنة بمعناها الحديث، فهي وليدة انبعاث القومية الحديثة، وظهور شرائح اجتماعية غير إقطاعية تعمل في التجارة والصناعة، ولها قوة ونفوذ في المجتمع. حيث برز حق الحياة وحق الملكية، والحق في الحرية، في اعل استقلال الولايات المتحدة الأمريكية عام 1776، تأثرا بأفكار "جون لوك" الذي رأى أن الملكية الدستورية التي تجسد السلطة التنفيذية من شانها الدفاع عن الحقوق الطبيعية للأفراد، خاصة إذا

قامت إلى جانبها جمعية برلمانية لها صلاحيات التشريع كما جسد في أفكاره مبدأ "العقد الاجتماعي المدني" الذي طوره "روسو" إلى ما سمي "العقد الاجتماعي" القائم على فكرة الإرادة العامة[17].

وتعتبر هذه الوثيقة إضافة إلى إعلان حقوق الإنسان والمواطن عام 1789 الذي نص على الحقوق السياسية والمدنية، نقطة تحول هامة في تاريخ مفهوم المواطنة، حيث نصا على الحقوق المدنية والسياسية بالمعنى الذي يتضمنه المفهوم المعاصر للمواطنة[18].

وفي هذا الصدد قال "مارشال" "T.H.Marchal" (أستاذ علم الاجتماع في كلية لندن للعلوم الاقتصادية والسياسية)، أن مسار المواطنة دخل في أطوار ثلاثة، هي[19]:

- تأكيد الحقوق المدنية في القرن الثامن عشر (بناء الدولة الليبرالية).
- اكتساب الحقوق السياسية في القرن التاسع عشر (قبول الاقتراع العام).
- تنظيم الحقوق الاجتماعية في القرن العشرين (تشييد دولة الرعاية).

وفي القرن الحادي والعشرين شهد مفهوم المواطنة تطورا مال به منحى العالمية وتحددت مواصفات المواطنة الدولية على النحو الآتي:

- الاعتراف بوجود ثقافات مختلفة.
- احترام حق الغير وحريته.
- الاعتراف بوجود ديانات مختلفة.
- فهم وتفعيل إيديولوجيات سياسية مختلفة.
- فهم اقتصاديات العالم.
- الاهتمام بالشؤون الدولية.
- المشاركة في تشجيع السلام الدولي.
- المشاركة في إدارة الصراعات بطريقة اللاعنف. [20]

فالمتغيرات الدولية فرضت نمطا جديدا للتعاون والتفاعل. مما استوجب مفهوما جديدا للمواطنة يتجاوز الاختلافات التاريخية، والخصوصيات الثقافية، فعولمة الأسواق أدت إلى توحيد المقاييس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلاقات الثقافية بين المجتمعات، مما جعل الهوية الإنسانية والمواطنة العالمية تحل تدريجيا محل الهوية المحلية والمواطنة المحلية[21].

ثالثا– مقومات المواطنة:

يترتب على المواطنة ثلاثة أنواع رئيسية من الحقوق والحريات التي يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين في الدولة، دونما تميز من أي نوع، ولاسيما التميز بسبب العنصر أو اللون أو اللغة أو أي وضع آخر، وهذه الحقوق هي[22]:

❖ الحقوق المدنية: هي حقوق ضرورية لحرية الأفراد، تتمثل في حق المواطن في الحياة بحرية طالما أنها لا تخالف ولا تتعارض مع حرية الآخرين، وحق كل مواطن في حماية القانون له، وحقه في حرية التعبير والاجتماع والدين واعتناق الآراء والانتقال والحصول على المعلومات وفق النظام والقانون.

❖ الحقوق السياسية: وتشمل هذه الحقوق حق المشاركة في الانتخابات ترشيحا وتصويتا، وحق كل مواطن في العضوية في الأحزاب والتنظيم في حركات وجمعيات، والحق في تقلد الوظائف العامة في الدولة، والمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية.

❖ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: لا تشمل الحقوق الاقتصادية الحق في الملكية فقط، ولكنها تمتد إلى الحقوق المرتبطة بممارسة العمل مثل الحصول على نصيب عادل من الثروة الوطنية، والحق في الحرية النقابية والانضمام إليها، والحق في الإضراب. وتتمثل الحقوق الاجتماعية في حق كل مواطن في التمتع بالحد الأدنى من الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، والحق في الرعاية الصحية والمسكن وتوفير الحماية الاجتماعية وغيرها من الخدمات الاجتماعية والرعوية للفرد دون النظر إلى اعتبارات العرق والدين والجنس.

❖ الحقوق الثقافية: وتشمل هذه الحقوق حق كل مواطن في التعليم والثقافة واحترام حق الأفراد في التعبير عن الخصوصية الثقافية ضمن الوحدة السياسية المعنية.

ويحدد "علي خليفة الكواري" شرطين أساسيين لضمان مبدأ المواطنة وتطبيقه هما:

- زوال مظاهر حكم الفرد أو القلة من الناس، وتحرير الدولة من التبعية للحكام، وذلك باعتبار الشعب مصدر السلطات وفق شرعية دستور ديمقراطي، ومن خلال ضمانات تصون مبادئه، ومؤسسات تطبق آلياته الديمقراطية على أرض الواقع.
- اعتبار جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة أو الذين لا يحوزون جنسية دولة أخرى المقيمين على أرض الدولة، وليس لهم في الحقيقة وطن غيره، مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات يتمتع كل فرد منهم بحقوق والتزامات مدنية وقانونية متساوية، كما تتوفر ضمانات وإمكانيات ممارسة كل مواطن حق المشاركة السياسية الفعالة وتولي المناصب العامة[23].

وتعتبر الواجبات المترتبة على المواطنة نتيجة منطقية وأمرا مقبولا في ظل نظام ديمقراطي حقيقي يوفر الحقوق والحريات للمواطنين بشكل متساو ودون تميز.

أما الواجبات التي تقع على عاتق المواطن فهي واجب دفع الضرائب للدولة وواجب إطاعة القوانين، وواجب الدفاع عن الدولة[24].

وفي هذا المجال يمكن تحديد مكونات المواطنة فيما يأتي[25]:

1- الانتماء:

وهو شعور داخلي يجعل المواطن يفتخر بوطنه، ويعمل بحماس وإخلاص للارتقاء به والذود عنه.

2- الحقوق :

وتشير إلى الامتيازات التي يجب أن تقدمها أو توفرها الدولة لمواطنيها، بحيث يتمتعون بها ويمارسونها، وهي:

- الحريات الشخصية، وتتضمن : حرية التملك، وحرية العمل، وحرية الاعتقاد، وحرية الرأي.
- صيانة الملكية والحقوق الخاصة.
- التعليم.
- الرعاية الصحية.
- ضمان الخدمات الأساسية.
- ضمان الحياة الكريمة.
- المساواة أمام القانون.

3- الواجبات:

تختلف هذه الواجبات من دولة إلى أخرى، بسبب اختلاف الفلسفات والقوانين والتشريعات بين الدول . مثل:

- احترام النظام.
- عدم خيانة الوطن.
- الحفاظ على الممتلكات.
- الدفاع عن الوطن.
- الإسهام في تنمية الوطن.
- المحافظة على المرافق العامة.
- التكاتف مع أفراد المجتمع.

4- المشاركة المجتمعية:

إن من أبرز سمات المواطنة أن يكون المواطن مشاركا في الأعمال المجتمعية، بشتى أبعادها.

5- القيم العامة :

وتمثل مجموعة الأخلاقيات التي يفترض أن يتمسك بها المواطن وتتضمن :الأمانة والإخلاص والصدق والتعاضد والتناصح.

ومما سبق يتبين أن المواطنة هي بنية شاملة تتألف من مجموعة من العلاقات المتبادلة بين الفرد والدولة وبين الأفراد بعضهم ببعض قائمة على أساس ما يسمى بالحقوق والواجبات، والتي يحددها القانون الأساسي (الدستور)، ويعتبر الانتماء المبدأ الأساسي لها، فالمواطنة زيادة

على الانتماء المكاني إلى تراب تحدده حدود جغرافية، هي ارتباط وجداني يؤثر في إرادة الفرد ويوجه سلوكه باتجاه خدمة الوطن والرقي به في ظل نيل الحقوق والنهوض بالواجبات.

رابعا– قيم المواطنة والتحديات الإعلامية المعاصرة: الفرص والمخاطر

عزز ظهور الجيل الثاني لشبكة الانترنت وتوافر الشبكات عريضة النطاق من إمكانيات الانترنت، حيث أصبحت وسيطا تفاعليا، يعتمد على مشاركة المستخدمين في بناء وإنتاج محتوياتها، كما يستطيع المستخدمون الدخول عليها عن طريق الحواسيب الآلية صغيرة الحجم، وأجهزة الهواتف النقالة وتكنولوجيا الاتصال الحديثة الأخرى، وبذلك أصبح الجيل الثاني للشبكة عامة ومواقع التواصل الاجتماعي خاصة أداة مهمة لتدعيم بناء الجماعات الافتراضية وتفاعلاتها الاجتماعية، وتشجيع العمل التعاوني بين مستخدمي الانترنت.

حيث تتميز مواقع التواصل الاجتماعي بطبيعتها الديناميكية من خلال توفير مساحات للتعبير عن الرأي لتجسيد التفاعلية بين مستخدميها وخلق نوع من الحوار والتواصل المستمر بين المستخدمين وأصدقائهم. ففي موقع ماي سبيس "Myspace" يطلق على هذه المساحة اسم التعليقات "Comments"، وأصبحت من الأمور الروتينية لدى المستخدمين الكتابة في الصفحات الشخصية لأصدقائهم، وفي موقع فيس بوك "Facebook" تعرف هذه المساحة باسم الحائط "Wall".

وتتنوع الخصائص الاتصالية في مواقع التواصل الاجتماعي، فالبعض يمتلك تقنية تبادل الملفات المرئية والصور، والبعض الآخر يوفر خاصية المراسلة الفورية "Instant Messaging" والتدوين "Blogging"، كما تمتلك بعض المواقع خصائص الرسائل والبريد الإلكتروني وخدمات الدردشة "Chat" عن طريق الصوت والصورة ومجموعات النقاش "Groups". ويشارك المستخدمون في العديد من الأنشطة الإبداعية في مواقع التواصل الاجتماعي مثل الكتابة والتدوين وإبراز المواهب الفنية والمشاركة في مشروعات جماعية[26].

وقد استطاعت تكنولوجيا الإعلام أن تحقق نجاحا كبيرا في التواصل والدمج فيما بين الوسائط الإعلامية في نقل المعلومات وتوصيلها للمتلقي، وهو ما أطلق عليه التكنولوجيا التفاعلية أو تكنولوجيا الاتصال متعددة الوسائط، حيث تمكنت من تحطيم الحاجز بين ما هو جمهوري أو لا جمهوري، وتخليص الإعلام من التلقي السلبي، أي عدم التفاعلية حيث يعطى المشارك دورا مؤثرا في عملية الاتصال بحيث يتبادل المستقبل دوره مع المرسل بطريقة إيجابية[27].

وبفضل الاتصال عبر مواقع التواصل الاجتماعي المتسم بالتفاعلية والفورية، والمعتمد على مشاركة المستخدم في بناء محتواه وتعديله، أصبح المواطن نشطا مشاركا ومتفاعلا ومنتجا للمحتوى، مما ساعد على زيادة إمكانية حصوله على حقوقه المدنية بما تشمله من حرية الحوار والحديث والانضمام للجماعات ومنظمات المجتمع المدني والانخراط في العمل السياسي بطريقة سهلة، فهذا الوسيط الإعلامي الجديد مكن الأفراد من إيجاد مناخ حر يجمع بين الآراء المتعارضة، وينقل الأخبار والمستجدات المتعلقة بالأنشطة والفعاليات السياسية والأداء الحكومي، ويراقب الأنظمة السياسية وممارساتها، من أجل المشاركة في المناقشات الحرة، باعتبارهم متلقين إيجابيين يلعبون دورا محوريا في نشر المعلومات والتعليق عليها بالصوت والصورة والنص، لا سلبيين يتقبلون كل ما يعرض عليهم.

حيث تؤكد العديد من الدراسات العلمية على الدور البارز للإعلام الاجتماعي في بناء المفاهيم والقيم السياسية لدى الأفراد، "حيث أثبتت دراسة قامت بها جامعة كاليفورنيا في الولايات المتحدة أن العلاقة بين استخدام مواقع التواصل الاجتماعي والتنشئة السياسية علاقة طردية، حيث كشفت أن قضاء وقت ما في المجتمعات الإلكترونية تلحقه زيادة في معدلات المشاركة في الأعمال التطوعية والخيرية، وفي معدلات الحوار البناء لمعالجة القضايا المهمة للمجتمع الواقعي، وأثبتت الدراسة أيضا أن تعلم الشباب كيفية التعامل مع أدوات الإعلام الإلكتروني ساهم في ارتفاع معدل اطلاعهم على وجهات نظر ثرية ومتنوعة، مما دفع بالتالي إلى زيادة احتمال مشاركتهم في الأنشطة الاجتماعية والسياسية[28].

إلا أنه هناك اتفاق بين الباحثين على أن العولمة تمثل تهديدا وفرصا في الوقت نفسه لكل النظم والقيم والممارسات السياسية، ولا تشذ المواطنة عن هذه القاعدة، ذلك أن سياسات التحرير الاقتصادية قد أثرت سلبا على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعديد من المواطنين في بلاد متعددة كما أن سقوط الحواجز في مجال الاتصال، بفضل الثورة الهائلة في وسائل الاتصال قد أدى إلى توسيع مجال الوعي الدولي بالحقوق مما سهل إنشاء شبكات واسعة للمجتمع المدني على المستوى العالمي، وفي سياق عالمي يتسم بالتعقيد الشديد، والتناقضات في

مجال التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي فإن الشعوب تناضل لحماية روح التضامن أو لخلقها من خلال تنمية المؤسسات التي من شأنها أن توفر لهم الحماية الاجتماعية، وذلك يحدث سواء في الدول الغربية المتقدمة أو في بلاد العالم الثالث[29].

حيث يتيح الإعلام الاجتماعي الممارسة الفعلية للمواطنة من خلال تداول وجهات النظر المختلفة والمشاركة بالرأي والنقد، والمساهمة بذلك في عملية صنع القرار، بفضل قدرته على تحقيق التواصل بين مختلف شرائح المجتمع، وفعاليته في تنمية وعي المواطنين بالقضايا اليومية، فالمواطنة الفاعلة تتطلب أكثر من رغبة الفرد في الاستفادة من المعلومات ومعرفة القضايا الوطنية والدولية، لأنها يجب أن تمارس بشكل فعلي من خلال المناقشات والحوارات والتفاعل حول القضايا والاهتمامات المختلفة، والمساهمة بذلك في صنع الرسائل الإعلامية، "من خلال استخدام الوسائل الحديثة للإعلام، أين يتحول المستخدم من مستهلك للرسالة إلى مواطن إعلامي، قادر على الانفتاح على السياسة والتعامل الجيد معها والاندماج فيها، ويقوم فيما وراء الإنتاج والاستهلاك للمادة الإعلامية بدور تكاملي مع الوسيلة وتكنولوجيا الاتصال لدعم المشاركة السياسية"[30].

وتعتبر المشاركة الفاعلة من أهم مكونات المواطنة، التي تنبثق من وعي المواطن بحقوقه وواجباته تجاه وطنه، ومن الدعائم الأساسية لبناء دولة ديمقراطية، من خلال مساهمة الفرد في صناعة القرارات التي تؤثر على حياته وحياة المجتمع الذي يعيش فيه، بتقديم الآراء والمقترحات والحلول المناسبة للمشكلات التي تواجه مجتمعه، سواء كانت لتأكيد الخطابات الرسمية أو معارضتها والطعن فيها، خاصة في ظل وعي الأفراد بأهمية الديمقراطية الإلكترونية، التي حطمت القيود الممارسة على سلطة الشعب، وحتميتها في سبيل تحقيق مستويات عالية من المشاركة المجتمعية الهادفة لبناء وتقوية المجتمع المدني، من خلال بناء مواطن قادر على الحوار مع الآخرين، والتعبير عن انشغالاته واهتماماته، واتخاذ قرارات واعية، والمطالبة بتحقيقها.

وبناء عليه يمكن للإعلام عموما في الوقت الحالي أن يقوم بدور كبير في ترسيخ المواطنة من خلال المضامين الإعلامية الهادفة إلى توعية الأفراد نحو مسؤولياتهم الفردية والجماعية وبناء روابط بين أبناء المجتمع وغرس العادات والقيم وإيجاد اتجاهات موحدة، والتي توضح إنجازات الوطن وتزيد من روح المواطنة وغيرها من الوسائل التي من شأنها ترسيخ حب الوطن والانتماء إليه والاعتزاز بالانتساب إليه، وبيان حقوق المواطن وواجباته، ومنها[31]:

- تعزيز التماسك الاجتماعي بالتركيز على القيم المشتركة.
- شرح سياسات الدولة والدفاع عنها، بتخطيط إعلامي يصوغه خبراء من الدولة.
- الرد على الدعاية المضادة التي تثيرها بعض الدول لزعزعة استقرار الدولة.
- تشكيل الرأي العام.
- التأثير في صنع القرار.
- خلق روح الاعتزاز الوطني.
- تثقيف المواطن بقضاياه المحلية.
- استقطاب الكفاءات الإعلامية لخدمة الثقافة الوطنية.
- ابتعاد وسائل الإعلام عن التركيز على الطائفية والعنصرية.
- توضيح قيم المواطنة الصالحة ومقوماتها وترسيخها من خلال برامج متخصصة.

خاتمـة:

تتميز البيئة الرقمية حاليا بوجود العديد من الوسائل الإعلامية الجديدة والمتنوعة، التي تتطلب تساندا وظيفيا بين مختلف مؤسسات الدولة والمجتمع لتوجيه الأفراد، وتنشئتهم على قيم المواطنة الصالحة، حتى تساهم بشكل فعال وإيجابي في خدمة قضايا المجتمع ومصلحته العامة، وتحمي المحيط الاجتماعي من تأثيراتها الخطيرة في ظل العولمة الإعلامية.

حيث يقوم الإعلام الجديد بدور أساسي وهام في التأثير على المواطنة في كل المجتمعات، لأنه أصبح جزءا لا غنى عنه من التعاملات اليومية للأفرد، مما يجعله من الوسائل الفعالة في تكوين أفكار الفرد وآرائه واتجاهاته نحو مختلف القضايا الوطنية، الاجتماعية والثقافية والسياسية، وحتى لا يكون له دورا سلبيا في هذا الإطار، فيكون تهديدا على الثوابت الوطنية للفرد والمجتمع خاصة إذا تم استغلاله من طرف

التيارات المغرضة، التي تعمل على زعزعة الوضع الأمني للوطن والوقوف عقبة أمام رقيه وتنميته، وجب على كل مكونات المجتمع من مؤسسات رسمية وغير رسمية كالأسرة والمؤسسات التربوية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات السياسية والإعلامية أن تعمل وفق خطة وإستراتيجية مشتركة وهادفة على توظيف هذا الشكل الإعلامي الجديد، نظرا للتحديات التي تواجهها المواطنة في عصر الفضائيات والانترنت في حماية الأمة وشبابها من أخطار المواطنة الإلكترونية، التي تحمل قيم ورؤى وتوجهات فكرية جديدة غير مرتبطة بالحدود الجغرافية، قد تتنافى مع بعض المبادئ والقيم التي تربط المواطن بوطنه.

إلا أن عملية دعم قيم المواطنة لدى الأفراد وتعزيزها في ظل هذه البيئة الرقمية، التي تميزت بظهور أشكال عديدة للإعلام الجديد، وخاصة التطبيقات البارزة في الجيل الثاني من الويب " web2.0"، تتطلب إعادة النظر في عمليات التخطيط للأدوار التي تمارسها مؤسسات الدولة والمجتمع، من أجل استغلال ما أتاحته وسائل الإعلام الجديدة استغلالا إيجابيا، وحماية المواطنين خاصة الشباب منهم من مخاطرها وسلبياتها، التي تحول دون تكوين وإعداد المواطنة الصالحة، وذلك من خلال:

- التعريف بالواجبات المنوطة بالفرد تجاه مجتمعه ووطنه كالحفاظ على الممتلكات العامة، وضرورة المحافظة على مؤسساته.
- الحث على الاستخدام الأمثل للإعلام الجديد وضرورة المشاركة الإيجابية والفاعلة في تحقيق تنمية المجتمع ورقيه، من خلال تنمية الإحساس بالواجبات الاجتماعية والمدنية للأفراد.
- التعريف بالهوية الوطنية وخصائصها، وتعزيز المعرفة بالتاريخ والتراث الوطنيين.
- تعزيز القيم العربية الأصيلة.
- التعريف بالمؤسسات والشخصيات السياسية الفاعلة في مؤسسات الدولة.
- فتح مجالات جديدة للحوار والنقاش التي تعزز التماسك الاجتماعي بين شرائح المجتمع وطوائفه المتنوعة وإثرائها عبر وسائل الإعلام الجديدة.
- نقل الصورة الحقيقية للأوضاع السياسية والاجتماعية الراهنة، وإنشاء مجموعات هادفة على مواقع الإعلام الاجتماعي تتبنى قضايا اجتماعية وثقافية، لإشراك الشباب في حلقات الحوار والنقاش من أجل خدمة قضايا الأمة، والمساهمة في إيجاد الحلول المناسبة.
- تحفيز الشباب على المشاركة في الأعمال الخيرية والتطوعية عبر وسائل الإعلام الجديدة.
- التوعية بأهمية وضرورة التربية الإعلامية في مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة، المدرسة، وسائل الإعلام)، وتوجيه الأفراد إلى كيفية التعامل مع وسائل الإعلام، التي أصبحت تهدف إلى تحقيق الأرباح المادية على حساب إنتاج المضامين الإعلامية الهادفة في كثير من الحالات في إطار العولمة الإعلامية.

الهوامش:

1. راندي ريديك و اليون كينغ (ترجمة: لميس اليحي)، صحفي الأنترنت، الأهلية للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، 2008، ص: 44.
2. طارق سيد أحمد الخليفي، معجم مصطلحات الإعلام ، دار المعرفة الجامعية للنشر و التوزيع، مصر ، ط1، 2008، ص: 170.
3. محمد عبد البديع السيد، دور وسائل الإعلام الجديدة في تغيير بعض القيم السياسية لدى الشباب المصري بعد ثورتي 25 يناير2011 و30 يونيو2013، المؤتمر الدولي الأول حول "مستقبل الإعلام في ظل التحولات المجتمعية الراهنة" لكلية الإعلام وفنون الاتصال، جامعة فاروس بالإسكندرية، في الفترة من 1 إلى 3 نوفمبر 2014، ص: 6. بتاريخ: 2016/12/10، في:

pdf . srv4.eulc.edu.eg/eulc_v5/libraries/Start.aspx?fn.

4. بشرى جميل الراوي، دور مواقع التواصل الاجتماعي في التغيير (مدخل نظري)، مجلة الباحث الإعلامي، العدد 18، 2012، ص: 96. بتاريخ: 2016/11/11، في: www.iasj.net/iasj? Pdf.
5. ابن منظور، لسان العرب، 1968، ص: 451.
6. إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للطباعة والنشر، القاهرة، 1998، ص ص: 260-264.
7. علي خليفة الكواري، بشير نافع وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2001، ص:30.
8. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1982، ص ص:60-62.
9. إبراهيم ناصر، المواطنة، مكتبة الرائد العلمية، الأردن، ط1، 2002، ص:45.
10. عدنان السيد حسين: المواطنة في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، بيروت ، الرباط، 2008، ص:3.
11. سعود هلال الحربي، التربية والقيم السياسية، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 2002، ص: 87.

12. American Studies, UK, 2001, p :165.
13. قيس النوري، آفاق الديمقراطية والتركيب الثقافي العربي، مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت،ع86، 1996، ص:47.
14. بسام محمد أبو حشيش، دور كليات التربية في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة المعلمين بمحافظات غزة، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، المجلد14، ع1، 2010، ص:258.
15. مسعود موسى الريضي، أثر العولمة في المواطنة، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع19، جويلية 2008، ص:115.
16. نفس المرجع، ص:116.
17. ديريك هيتر(ترجمة: واصف ناصر ومكرم خليل)، تاريخ موجز للمواطنة، دار الساقي، بيروت، 2007، ص:102.
18. عدنان السيد حسين، المرجع السابق، ص:8.
19. Pierre Rosanvallan, Le Sacre du Citoyen, Histoire du suffrage universel en France, Gallimard, Paris,1992, p :43.
20. أبو حشيش، المرجع السابق، ص: 258.
21. مسعود موسى الريضي، المرجع السابق، ص: 119.
22. سامح فوزي: المواطنة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ط1، 2007، ص ص:10-15.
23. علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، ع264، السنة 23، شباط/فبراير2001، ص ص:122-123.
24. مسعود موسى الريضي، المرجع السابق، ص ص:117-118.
25. سارة بنت ثنيان بنت محمد آل سعود، مستوى وعي طالبات كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بمفهوم المواطنة (دراسة ميدانية)، مجلة العلوم التربوية، مجلة فصلية، العدد 4، 1437 هـ، ص: 151-152.
26. Danah M.Boyd, Nicole B.Ellison, Social network site –Definition, History, and Scholarship, Journal of Computer-Mediated Communication, Vol.13, No.1, October 2007, p :214.
27. خالد محمد غازي، الصحافة الإلكترونية العربية (الالتزام والانفلات في الخطاب والطرح)، دار الكتب المصرية، مصر، ط1، ص: 55.
28. علي مصباح محمد الوحيشي، دور الإعلام الجديد في التنشئة السياسية، دعم ثقافة المواطنة وترسيخ الثقافة الدستورية، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، ع 16، سبتمبر 2015، ص: 285.
29. خالد محمد غازي، المرجع السابق، ص: 56.
30. Hattotuwa Sanjana, New Media and conflict Transformation potential and limits, IDS Bulletin Volume 40, N°2,Transforming Security and development in Unequal world, March 2009.
31. . أحلام مطالقة وعماد الشريفين وأحمد ضياء الدين الحسين، مقومات المواطنة الصالحة في الإسلام ودور وسائط التربية في تعزيزها، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 27، العدد 1ج، 2011، ص: 763.